بيان المجموعة العربية

مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحادي عشر لعام 2026

نيويورك، 27 أبريل 22 مايو 2026

اللجنة الرئيسية الثالثة: "الاستخدامات السلمية للطاقة النووية"

السيد الرئيس،،

1- تنضم المجموعة العربية لبيان حركة عدم الانحياز. وتتقدم المجموعة العربية لسعادة السفير بيكا بوستينين ولدولة فنلندا بالتهنئة على رئاسة اللجنة الرئيسية الثالثة.

2- تؤكد المجموعة العربية على أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة، وبما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترفض المجموعة أية محاولات للتضييق على هذا الحق أو فرض أية قيود أو شروط عليه تحت أي مبرر وبشكل يتجاوز الالتزامات بمُوجب المُعاهدة.

3- تؤكد المجموعة العربية على أهمية دعم وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتيسير التعاون الدُولي بشأنها باعتبارها إحدى الركائز الأساسية الثلاث للمعاهدة والصفقة الكُبرى التي قامت عليها.

4- اتصالاً بما تقدم، فقد حرصت الدول العربية على التأكيد دائماً على تطلعها إلى تطوير برامج الاستخدامات السلمية، وذلك من خلال تطوير التشريعات الوطنية وتأسيس قاعدة علمية وبحثية في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كخطوة نحو تعاون عربي إقليمي في هذا المجال.

5- تؤكد المجموعة على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك من خلال برنامجها للتعاون الفني، في دعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتبارها الجهة الدولية المعنية بتعزيز تلك الاستخدامات من قبل الدول الأطراف بمعاهدة عدم الانتشار النووي.

6- وفي هذا الصدد تؤكد المجموعة العربية على الدور الهام الذي تقوم به الوكالة في نقل الخبرات والدعم الفني، خاصة للدول النامية، وفي مُقدمتها البرامج الرائدة التي أطلقها مدير عام الوكالة في مجالات مُكافحة السرطان، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية-فضلاً عن تعزيز دور الطاقة النووية في دعم أمن الطاقة. كما تؤكد المجموعة على أهمية توافر الموارد المالية الكافية لتمويل برامج التعاون الفني بالدول النامية بشكل مستدام وقابل للتنبؤ ويضمن الملكية الوطنية، والحيلولة دون التأثير بشكل سلبي على اضطلاع الوكالة بولايتها بمُوجب نظامها الأساسي أو الإخلال بالتوازن المطلوب.

السيد الرئيس،

7- وتؤكد المجموعة العربية على أهمية اعتماد مبادئ الشفافية والالتزام بمعايير الامن والأمان النوويين، اللذين يظلان المسؤولية الحصرية للدول. وتأخذ المجموعة العربية علماً باهتمام بالمؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الأمن النووي الذي انعقد في مايو 2024 بفيينا. وتُنوه بأهمية عدم توظيف الإجراءات ذات الصلة بتعزيز الأمان النووي والأمن النووي كذريعة لانتهاك أو إنكار أو تقييد الحق في الاستخدامات السلمية دون تمييز مع التأكيد على عدم وجود ارتباط بينها وبين الالتزامات بمُوجب نظام الضمانات ولا مجال للخلط بينهما وبين أنظمتهما القانونية المُنفصلة. وفي هذا السياق. والتأكيد على أن أنشطة الأمن النووي يتم تمويلها من خلال صندوق الأمن النووي.

8- وتُطالب المجموعة العربية في هذا السياق إيران بالتعاون اللازم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة الشواغل الخاصة بتحقيق الشفافية المطلوبة لضمان معايير الأمان النووي الخاصة بمفاعل بوشهر، والتأكيد على أهمية انضمام إيران الى جميع مواثيق الأمان النووي ومراعاة الشواغل البيئية للمنطقة.

9- تشيد المجموعة العربية بقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم GC69/RES/10 بشأن توسيع برنامج التعاون التقني مع دولة فلسطين ليشمل قطاع غزة، ودعوة الوكالة إلى العمل على إقرار برنامج فني خارج الدورة الاعتيادية يشمل قطاع غزة حسب أولويات دولة فلسطين، والطلب منها تعزيز دعمها لدولة فلسطين من خلال برنامج التعاون التقني في الضفة الغربية.

10-في هذا الخُصوص، تؤكد المجموعة العربية أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكنها أن تؤدي دوراً هاماً في تقديم المساعدة، بشقيها العاجل وطويل الأجل، إلى دولة فلسطين من أجل التخفيف من المعاناة الإنسانية في قطاع غزة. وتدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي بالزام إسرائيل بوصول وتوصيل معدات الوكالة وموظفيها إلى دولة فلسطين، بما في ذلك قطاع غزة، بشكل آمن ودون عوائق.

11-من ناحية أخرى، تتابع المجموعة العربية باهتمام التطورات التكنولوجية ذات الصلة بتطوير ونشر واستخدام المفاعلات النموذجية الصغيرة وغيرها من المفاعلات المتقدمة، وترحب بتوظيف تلك التطورات لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على ألا ينطوي ذلك على أي اشتراطات أو إجراءات إضافية بما يتجاوز الالتزامات القانونية الخاصة بكل دولة.

السيد الرئيس،

12-تعرب المجموعة العربية عن بالغ القلق من سياسة الغموض التي تتبعها إسرائيل، غير المُنضمة لمُعاهدة عدم الانتشار وغير الخاضعة لنظام الضمانات الشاملة، تجاه كافة أنشطتها وقدراتها ومنشأتها النووية، وما تنطوي عليه

من تداعيات خطيرة على الدول العربية، ومما يزيد من القلق البالغ للمجموعة في هذا الشأن تلك التقارير التي تشير إلى أعمال لتوسعة مفاعل ديمونة.

13- كما تعرب المجموعة العربية عن قلقها البالغ من استمرار وجود تعاون نووي يشمل توفير المواد والمُعدات والتكنولوجيا النووية بين دول أطراف بالمعاهدة ودول غير أطراف، في ازدواجية واضحة للمعايير، وانتهاك صريح للالتزام الوارد بالفقرة 12 من المقرر 2 الصادر عن مؤتمر مراجعة 1995. وتدعو المجموعة العربية الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وقف تعاونها وبرامجها التقنية مع إسرائيل ما لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير نووية، وأن تخضع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة.

14- وتنظر المجموعة العربية بقلق أيضاً إلى تكرار سابقة استثناء دولة غير طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من القواعد المشددة لمجموعة الموردين النوويين التي تحظر الصادرات النووية إلى الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مخالفة بذلك الفقرة (2) من المادة الثالثة للمعاهدة.

15- وختاماً، تؤكد المجموعة العربية على موقفها الثابت بعدم جواز الاعتداءات العسكرية على المرافق النووية السلمية الخاضعة لنظام الضمانات الشاملة ورفضها الكامل لما يُمثله ذلك من مساس بمصداقية المُعاهدة.

وشكرا،،